

المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ "التقرير المالي الأولي"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ "التقرير المالي الأولي"، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤

التقرير المالي الأولي

الهدف

الهدف من هذا المعيار هو وصف الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي وتحديد مبادئ الإثبات والقياس في القوائم المالية الكاملة أو المختصرة لفترة أولية. ويؤدي التقرير المالي الأولي الذي يتم توفيره في الوقت المناسب والذي يمكن الاعتماد عليه إلى تحسين قدرة المستثمرين والدائنين وغيرهم على فهم قدرة المنشأة على توليد الأرباح والتدفقات النقدية وفهم وضعها المالي وسيولتها.

النطاق

١ لا يحدد هذا المعيار بشكل ملزم المنشآت التي ينبغي مطالبتها بنشر تقارير مالية أولية، أو معدل تكرار نشر هذه التقارير، أو المهلة المتاحة لنشرها من نهاية الفترة الأولية. إلا أن الحكومات ومنظمو الأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية غالباً ما تطالب المنشآت التي تُداول أوراقها المالية التي تمثل ديناً أو حقوق ملكية في سوق عامة، بأن تنشر تقارير مالية أولية. وينطبق هذا المعيار إذا كانت المنشأة مطالبة أو اختارت أن تنشر تقريراً مالياً أولياً وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. وتُشجع لجنة المعايير الدولية للمحاسبة المنشآت التي تُداول أوراقها المالية في سوق عامة على أن توفر التقارير المالية الأولية التي تتوافق مع مبادئ الإثبات والقياس والإفصاح المحددة في هذا المعيار. وعلى وجه الخصوص، تُشجّع المنشآت التي تُداول أوراقها المالية في سوق عامة على:

(أ) أن توفر تقارير مالية أولية - على الأقل - اعتباراً من نهاية النصف الأول من سنتها المالية؛

(ب) أن تجعل تقاريرها المالية الأولية متاحة في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوماً بعد نهاية الفترة الأولية.

٢ يتم تقويم كل تقرير مالي، سنوي أو أولي، بذاته من حيث مدى توافقه مع المعايير الدولية للتقرير المالي. وحقيقة أن المنشأة قد لا تكون وفرت تقارير مالية أولية خلال سنة مالية معينة أو قد تكون وفرت تقارير مالية أولية لا تلتزم بهذا المعيار، لا تمنع القوائم المالية السنوية للمنشأة من التوافق مع المعايير الدولية للتقرير المالي إذا كانت فيما عدا ذلك تُعد متوافقة مع المعايير الدولية للتقرير المالي.

٣ إذا وُصف التقرير المالي الأولي لمنشأة ما بأنه ملتزم بالمعايير الدولية للتقرير المالي، فيجب أن يكون ملتزماً بجميع متطلبات هذا المعيار. وتتطلب الفقرة ١٩ تقديم إفصاحات معينة في هذا الصدد.

التعريفات

٤ تُستخدم المصطلحات الآتية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها فيما يلي:

الفترة الأولية هي فترة تقرير مالي أقصر من سنة مالية كاملة.

التقرير المالي الأولي هو تقرير مالي يتضمن إما مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية") أو مجموعة من القوائم المالية المختصرة (كما هو موضح في هذا المعيار) لفترة أولية.^٢

^١ حل مجلس المعايير الدولية للمحاسبة الذي بدأ أعماله في ٢٠٠١، محل لجنة المعايير الدولية للمحاسبة.

^٢ تم تعديل هذا التعريف نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص التعريف قبل التعديل كما يلي: *"التقرير المالي الأولي* هو تقرير مالي يتضمن إما مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" (المنقح في ٢٠٠٧)) أو مجموعة من القوائم المالية المختصرة (كما هو موضح في هذا المعيار) لفترة أولية".

محتوى التقرير المالي الأولي

- ٥ يعرف المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ المجموعة الكاملة من القوائم المالية بأنها تشمل المكونات الآتية:
- (أ) قائمة (أو قائمتا) الأداء المالي خلال فترة التقرير؛
- (ب) قائمة المركز المالي كما في نهاية فترة التقرير؛
- (ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة التقرير؛
- (د) قائمة التدفقات النقدية خلال فترة التقرير؛
- (هـ) الإيضاحات الخاصة بفترة التقرير؛
- (هـ أ) المعلومات المقارنة بخصوص الفترة السابقة على النحو المحدد في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨؛
- (و) قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة إذا تعين ذلك بموجب الفقرة ٣٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.
- ويجوز للمنشأة أن تستخدم عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في هذا المعيار. وعلى سبيل المثال، يجوز للمنشأة استخدام عنوان "الميزانية" بدلاً من "قائمة المركز المالي".^٣
- ٦ مراعاة اعتبارات توفير المعلومات في الوقت المناسب واعتبارات التكلفة، وتجنباً لتكرار المعلومات التي تم التقرير عنها في السابق، قد يتعين على المنشأة، أو قد تختار، أن تقدم في التواريخ الأولية معلومات أقل مقارنة بقوائمها المالية السنوية. ويعرف هذا المعيار الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي بأنه يشمل القوائم المالية المختصرة والإيضاحات التوضيحية المختارة. والمقصود من التقرير المالي الأولي هو تقديم تحديث لآخر مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية. ومن ثم، يركز التقرير المالي الأولي على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي تم التقرير عنها في السابق.
- ٧ لا يوجد في هذا المعيار ما يُقصد منه أن يمنع المنشأة أو يثنيها عن نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨) في تقريرها المالي الأولي، بدلاً من الاقتصار على قوائم مالية مختصرة وإيضاحات تفسيرية مختارة. ولا يمنع هذا المعيار المنشأة أو يثنيها عن أن تضمن في القوائم المالية الأولية المختصرة ما هو أكثر من الحد الأدنى للبنود المستقلة أو الإيضاحات التفسيرية المختارة كما هو محدد في هذا المعيار. وتنطبق أيضاً إرشادات الإثبات والقياس الواردة في هذا المعيار على القوائم المالية الكاملة لأية فترة أولية، وتشتمل تلك القوائم على جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار (وعلى وجه الخصوص، الإفصاحات المختارة التي ترد في الإيضاحات والمذكورة في الفقرة ١١٦ أ) إضافة إلى تلك المطلوبة بموجب المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.^٤

الحد الأدنى لمكونات التقرير المالي الأولي

- ٨ يجب أن يشتمل التقرير المالي الأولي، كحد أدنى، على المكونات الآتية:
- (أ) قائمة مختصرة (أو قائمتان مختصرتان) للأداء المالي؛
- ٣ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٥. يعرف المعيار الدولي للمحاسبة ١ المجموعة الكاملة من القوائم المالية بأنها تشمل المكونات الآتية: (أ) قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة؛ (ب) قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة؛ (ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة؛ (د) قائمة التدفقات النقدية للفترة؛ (هـ) الإيضاحات، وتشمل المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التوضيحية الأخرى؛ (هـ أ) المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة كما هي محددة في الفقرتين ٣٨ و ٣٨ أ من المعيار الدولي للمحاسبة ١؛ (و) قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي، أو عندما تعيد عرض البنود في قوائمها المالية بأثر رجعي، أو عندما تعيد تصنيف البنود في قوائمها المالية وفقاً للفقرات ٤٠-٤٤ د من المعيار الدولي للمحاسبة ١. ويجوز للمنشأة أن تستخدم عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك المستخدمة في هذا المعيار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم المنشأة عنوان "قائمة الدخل الشامل" بدلاً من "قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر".
- ٤ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٧. لا يوجد في هذا المعيار ما يُقصد منه أن يمنع المنشأة أو يثنيها عن نشر مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هو موضح في المعيار الدولي للمحاسبة ١) في تقريرها المالي الأولي، بدلاً من الاقتصار على قوائم مالية مختصرة وإيضاحات تفسيرية مختارة. ولا يمنع هذا المعيار ...".

(ب) قائمة مختصرة للمركز المالي؛

(ج) قائمة مختصرة للتغيرات في حقوق الملكية؛

(د) قائمة مختصرة للتدفقات النقدية؛

(هـ) إيضاحات تفسيرية مختارة.^٥

١٨ إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة للربح أو الخسارة منفصلة عن قائمة عرض الدخل الشامل، كما هو موضح في الفقرة ١٢ (ب) من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، فإنها تعرض معلومات أولية مختصرة من قائمة الربح أو الخسارة.^٦

شكل ومحتوى القوائم المالية الأولية

٩ إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية في تقريرها المالي الأولي، فيجب أن يتوافق شكل ومحتوى تلك القوائم مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ فيما يخص المجموعة الكاملة من القوائم المالية.^٧

١٠ إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة من القوائم المالية المختصرة في تقريرها المالي الأولي، فيجب أن تشمل تلك القوائم المختصرة، كحد أدنى، كل عنوان ومجموع فرعي من العناوين والمجاميع الفرعية التي كانت متضمنة في أحدث قوائمها المالية السنوية والإيضاحات التفسيرية المختارة المطلوبة بموجب هذا المعيار. وعند إعداد القوائم المالية المختصرة، يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار إضافة إلى متطلبات الفقرات ٤١-٤٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ والفقرات ١٦-٦٦ من المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "أساس إعداد القوائم المالية"، أو متطلبات الفقرات ١٧٣-١٧٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ بدلاً من متطلبات الفقرات ٦ و ٦٥ و ٦٦ من المعيار الدولي للمحاسبة ٨ فيما يخص المنشآت التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات". كما يجب تضمين بنود مستقلة أو إيضاحات إضافية إذا كان إغفال ذكرها سيجعل القوائم المالية الأولية المختصرة مضللة.^٨

١١ يجب على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة للفترة الأولية. في القائمة التي تعرض مكونات الربح أو الخسارة لتلك الفترة، عندما تكون المنشأة واقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للمحاسبة ٣٣ "ربحية السهم".^٩

١١أ إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة للربح أو الخسارة منفصلة عن قائمة عرض الدخل الشامل كما هو موضح في الفقرة ١٢ (ب) من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، فإنها تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة في قائمة الربح أو الخسارة.^{١٠}

^٥ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٨. يجب أن يشتمل التقرير المالي الأولي، كحد أدنى، على المكونات الآتية: (أ) قائمة مختصرة للمركز المالي؛ (ب) قائمة مختصرة أو قوائم مختصرة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر؛ (ج) قائمة مختصرة للتغيرات في حقوق الملكية؛ (د) قائمة مختصرة للتدفقات النقدية؛ (هـ) إيضاحات تفسيرية مختارة".

^٦ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة، كما هو موضح في الفقرة ١٠ من المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المعدل في ٢٠١١)، فإنها تعرض معلومات أولية مختصرة من تلك القائمة".

^٧ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية في تقريرها المالي الأولي، فيجب أن يتوافق شكل ومحتوى تلك القوائم مع متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ١ فيما يخص المجموعة الكاملة من القوائم المالية".

^٨ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "إذا قامت المنشأة بنشر مجموعة من القوائم المالية المختصرة في تقريرها المالي الأولي، فيجب أن تشمل تلك القوائم المختصرة، كحد أدنى، كل عنوان ومجموع فرعي من العناوين والمجاميع الفرعية التي كانت متضمنة في أحدث قوائمها المالية السنوية والإيضاحات التفسيرية المختارة المطلوبة بموجب هذا المعيار. كما يجب تضمين بنود مستقلة أو إيضاحات إضافية إذا كان إغفال ذكرها سيجعل القوائم المالية الأولية المختصرة مضللة".

^٩ عُدلت هذه الفقرة بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" الصادرة في مايو ٢٠٠٨ لتوضيح نطاق المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤.

^{١٠} تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "إذا عرضت المنشأة بنود الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة، كما هو موضح في الفقرة ١٠ من المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المعدل في ٢٠١١)، فإنها تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفّضة في تلك القائمة".

- ١٢ يوفر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ إرشادات بشأن هيكل القوائم المالية. وتشرح الأمثلة التوضيحية المصاحبة للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ الطرق الممكنة لعرض قائمة المركز المالي وقائمة (أو قائمتا) الأداء المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.^{١١}
- ١٣ [حُذفت]
- ١٤ إذا كانت أحدث القوائم المالية السنوية للمنشأة قوائم موحدة، فإن التقرير المالي الأولي يُعد على أساس التوحيد. ولا تُعدّ القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم متسقة أو قابلة للمقارنة مع القوائم الموحدة الواردة في أحدث تقرير مالي سنوي. وإذا تضمن التقرير المالي السنوي للمنشأة القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم إضافة إلى القوائم المالية الموحدة، فإن هذا المعيار لا يتطلب ولا يمنع إدراج القوائم المنفصلة للمنشأة الأم في التقرير المالي الأولي للمنشأة.

الأحداث والمعاملات المهمة

- ١٥ يجب على المنشأة أن تدرج في تقريرها المالي الأولي توضيحاً للأحداث والمعاملات المهمة لفهم التغيرات في المركز والأداء الماليين للمنشأة منذ نهاية آخر فترة تقرير سنوية. ويجب أن تؤدي المعلومات المفصّل عنها فيما يتعلق بتلك الأحداث والمعاملات إلى تحديث المعلومات ذات الصلة المعروضة في أحدث تقرير مالي سنوي.
- ١٥ أ سيتمكن مستخدم التقرير المالي الأولي للمنشأة من الاطلاع على أحدث تقرير مالي سنوي لتلك المنشأة. وبناءً عليه، فليس من الضروري أن توفر الإيضاحات المرفقة بالتقرير المالي الأولي تحديثات غير مهمة نسبياً للمعلومات التي تم التقرير عنها في الإيضاحات الواردة في أحدث تقرير مالي سنوي.
- ١٥ ب فيما يلي قائمة بالأحداث والمعاملات التي سيتعين الإفصاح عنها إن كانت مهمة: وهذه القائمة ليست شاملة.
- (أ) تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وعكس ذلك التخفيض؛
- (ب) إثبات خسارة من الهبوط في قيمة الأصول المالية أو العقارات والآلات والمعدات أو الأصول غير الملموسة أو الأصول الناشئة عن عقود مع العملاء أو الأصول الأخرى، وعكس خسارة الهبوط تلك؛
- (ج) عكس أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة؛
- (د) اقتناء واستبعاد بنود العقارات والآلات والمعدات؛
- (هـ) التعهدات فيما يخص شراء العقارات والآلات والمعدات؛
- (و) تسوية المنازعات القضائية؛
- (ز) تصحيح أخطاء الفترات السابقة؛
- (ح) التغيرات في الظروف التجارية أو الاقتصادية التي تؤثر على القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية للمنشأة، وذلك سواءً كانت تلك الأصول أو الالتزامات مثبتة بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستندة؛
- (ط) التعثر في سداد أي قرض أو الإخلال باتفاقية قرض، لم يتم تداركه في نهاية فترة التقرير أو قبلها؛
- (ي) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛
- (ك) التحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المستخدم في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية؛
- (ل) التغيرات في تصنيف الأصول المالية نتيجة تغير في غرض أو استخدام تلك الأصول؛
- (م) التغيرات في الالتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة.

^{١١} تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يوفر المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المنقح في ٢٠٠٧) إرشادات بشأن هيكل القوائم المالية. وتشرح الإرشادات التطبيقية الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ١ الطرق التي يمكن أن تُعرض بها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية".

١٥ ج يوفر عدد من المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي إرشادات تتعلق بمتطلبات الإفصاح فيما يخص الكثير من البنود الواردة في الفقرة ١٥ ب. وعندما يكون الحدث أو المعاملة مهماً لفهم التغيرات في المركز أو الأداء المالي للمنشأة منذ آخر فترة تقرير سنوية، فينبغي أن يقدم التقرير المالي الأولي للمنشأة توضيحاً وتحديثاً للمعلومات ذات الصلة المتضمنة في القوائم المالية لآخر فترة تقرير سنوية.

١٦ [حُذفت]

الإفصاحات الأخرى

١٦ أ بالإضافة إلى الإفصاح عن الأحداث والمعاملات المهمة وفقاً للفقرات ١٥-١٥ ج، يجب على المنشأة إدراج المعلومات المحددة أدناه ضمن الإفصاحات المرفقة بقوائمها المالية الأولية أو في أي موضع آخر في التقرير المالي الأولي. ويجب تقديم الإفصاحات المذكورة أدناه إما في القوائم المالية الأولية أو يجب تضمينها عن طريق الإحالة المرجعية في القوائم المالية الأولية إلى بيان آخر (مثل تعليقات الإدارة أو تقرير المخاطر) متاح لمستخدمي القوائم المالية بنفس شروط القوائم المالية الأولية وفي نفس وقتها. وإذا لم يكن لمستخدمي القوائم المالية إمكانية الاطلاع، بنفس الشروط وفي نفس الوقت، على المعلومات التي تم تضمينها عن طريق الإحالة المرجعية إليها، فإن التقرير المالي الأولي يكون غير مكتمل. ويجب التقرير عن هذه المعلومات في الظروف الاعتيادية على أساس يمتد من بداية السنة المالية حتى تاريخه.

- (أ) بيان أنه قد تم اتباع السياسات المحاسبية وطرق الحساب نفسها في القوائم المالية الأولية بالمقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية؛ أو وصف لطبيعة وأثر التغيير في حال تم تغيير تلك السياسات والطرق.
- (ب) تعليقات توضيحية عن موسمية أو دورية العمليات الأولية.
- (ج) طبيعة ومبلغ البنود المؤثرة على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية والتي تعد استثنائية بسبب طبيعتها أو حجمها أو حدوثها.
- (د) طبيعة ومبلغ التغيرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة للسنة المالية الحالية، أو التغيرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في السنوات المالية السابقة.
- (هـ) إصدارات الأوراق المالية التي تمثل ديناً والتي تمثل حقوق ملكية، وما أعيد شراؤه منها وما تم سداده.
- (و) توزيعات الأرباح المدفوعة (مجمعة أو لكل سهم) مع الفصل بين الأسهم العادية والأسهم الأخرى.
- (ز) المعلومات القطاعية الآتية (الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقرير المالي الأولي للمنشأة يكون مطلوباً فقط إذا كان المعيار الدولي للتقرير المالي ٨ "القطاعات التشغيلية" يتطلب من تلك المنشأة أن تفصح عن المعلومات القطاعية في قوائمها المالية السنوية):

- (١) الإيرادات من العملاء الخارجيين، إذا كانت مُدرجة في مقياس ربح أو خسارة القطاع، والتي تتم مراجعتها من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي أو تُرفع له بطريقة أخرى بشكل منتظم.
- (٢) الإيرادات فيما بين القطاعات، إذا كانت مدرجة في مقياس ربح أو خسارة القطاع، والتي تتم مراجعتها من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي أو تُرفع له بطريقة أخرى بشكل منتظم.
- (٣) مقياس ربح أو خسارة القطاع.
- (٤) مقياس مجموع الأصول والالتزامات لقطاع معين يتم التقرير عنه إذا كانت مثل هذه المبالغ تُرفع بشكل منتظم لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيسي وإذا كان هناك تغير ذو أهمية نسبية عن المبلغ المُفصح عنه في آخر قوائم مالية سنوية لذلك القطاع الذي يتم التقرير عنه.
- (٥) وصف للاختلافات في أساس تحديد القطاعات، أو في أساس قياس ربح أو خسارة القطاع، عن آخر قوائم مالية سنوية.
- (٦) مطابقة لمجموع مقاييس ربح أو خسارة القطاعات التي يتم التقرير عنها مع ربح أو خسارة المنشأة قبل مصروف الضريبة (دخل الضريبة) والعمليات غير المستمرة. ولكن إذا كانت المنشأة تخصص بنوداً مثل مصروف

الضريبة (دخل الضريبة) على القطاعات التي يتم التقرير عنها، فيمكن للمنشأة مطابقة مجموع مقاييس ربح أو خسارة القطاعات مع الربح أو الخسارة بعد تلك البنود. ويجب تحديد وتوضيح بنود المطابقة ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في تلك المطابقة.

- (ح) الأحداث بعد الفترة الأولية التي لم تنعكس في القوائم المالية للفترة الأولية.
- (ط) أثر التغيرات في تكوين المنشأة خلال الفترة الأولية، بما في ذلك تجميع الأعمال، واكتساب أو فقدان السيطرة على المنشآت التابعة والاستثمارات طويلة الأجل، وإعادة الهيكلة، والعمليات غير المستمرة. وفي حالة تجميع الأعمال، يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ "تجميع الأعمال".
- (ي) فيما يخص الأدوات المالية، الإفصاحات عن القيمة العادلة حسبما هو مطلوب بموجب الفقرات ٩١ - ٩٣ (ح)، و ٩٤ - ٩٦، و ٩٨ و ٩٩ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة" والفقرات ٢٥، و ٢٦، و ٢٨ - ٣٠ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات".
- (ك) الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة ٩ب من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٢ "الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى"، وذلك للمنشآت التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، منشآت استثمارية، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ "القوائم المالية الموحدة".
- (ل) تفصيل الإيرادات من العقود من العملاء المطلوبة وفقاً للفقرتين ١١٤ و ١١٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء".
- (م) الإفصاحات المتعلقة بمقاييس الأداء التي من تحديد الإدارة التي تتطلبها الفقرات ١٢١ - ١٢٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

١٨-١٧ [حُذفت]

الإفصاح عن الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي

- ١٩ إذا كان التقرير المالي الأولي للمنشأة ملتزماً بهذا المعيار، فيجب أن يُفصح عن تلك الحقيقة. ولا يجوز وصف تقرير مالي أولي بأنه ملتزم بالمعايير الدولية للتقرير المالي ما لم يكن ملتزماً بجميع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي.

الفترة التي يُتطلب أن تُعرض لها قوائم مالية أولية

- ٢٠ يجب أن تشمل التقارير الأولية القوائم المالية الأولية (المختصرة أو الكاملة) للفترة كما يلي:
- (أ) قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة الأولية الحالية وقائمة مركز مالي مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.
- (ب) قائمة (أو قائمتا) الأداء المالي للفترة الأولية الحالية وتراكماً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة (أو قائمتي) مقارنة للأداء المالي للفترة الأولية المقارنة (حالية ومن بداية السنة حتى تاريخه) من السنة المالية السابقة مباشرة. وكما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، يجوز أن يعرض التقرير الأولي لكل فترة قائمة (أو قائمتي) الأداء المالي.^{١٣}
- (ج) قائمة التغيرات في حقوق الملكية تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.

^{١٢} تم إضافة الفقرة الفرعية (م) نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذه الإضافة عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^{١٣} تم تعديل الفقرة الفرعية (ب) نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة الفرعية قبل التعديل كما يلي: "(ب) قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة الأولية الحالية وتراكماً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قوائم مقارنة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة الأولية المقارنة (حالية ومن بداية السنة حتى تاريخه) من السنة المالية السابقة مباشرة. وكما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المعدل في ٢٠١١)، يجوز أن يعرض التقرير الأولي لكل فترة قائمة أو قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر".

(د) قائمة التدفقات النقدية تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للفترة المقارنة من بداية السنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة.

- ٢١ فيما يخص المنشأة التي تكون أعمالها ذات طابع موسمي بدرجة عالية، فإن المعلومات المالية للثاني عشر شهراً حتى نهاية الفترة الأولية، والمعلومات المقارنة لفترة الاثني عشر شهراً السابقة قد تكون مفيدة. ومن ثم، تُشجّع المنشآت التي تكون أعمالها ذات طابع موسمي بدرجة عالية على أن تأخذ في الحسبان التقرير عن مثل تلك المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة في الفقرة السابقة.
- ٢٢ يوضح الجزء (أ) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار الفترات المطلوب أن تعرضها المنشأة التي تقوم بالتقرير بشكل نصف سنوي والمنشأة التي تقوم بالتقرير بشكل ربع سنوي.

الأهمية النسبية

- ٢٣ عند تحديد كيفية إثبات أو قياس أو تصنيف أو الإفصاح عن بند ما لأغراض التقرير المالي الأولي، يجب تقييم الأهمية النسبية فيما يتعلق بالبيانات المالية للفترة الأولية. وعند إجراء تقييمات للأهمية النسبية، يجب إدراك أن القياسات الأولية قد تعتمد إلى حد كبير على التقديرات أكثر من اعتمادها على قياسات البيانات المالية السنوية.
- ٢٤ يعرّف المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ المعلومات ذات الأهمية النسبية ويتطلب الإفصاح بشكل منفصل عن البنود ذات الأهمية النسبية، بما في ذلك (على سبيل المثال) العمليات غير المستمرة، ويتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٨ الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء والتغييرات في السياسات المحاسبية. ولا يتضمن المعياران إرشادات كمية بشأن الأهمية النسبية.^{١٤}
- ٢٥ في حين أن الاجتهاد الشخصي يكون مطلوباً دائماً عند تقييم الأهمية النسبية، فإن هذا المعيار يؤسس قرارات الإثبات والإفصاح على بيانات الفترة الأولية بذاتها لأسباب تتعلق بقابلية الأرقام الأولية للفهم. وبالتالي، تُثبت على سبيل المثال البنود الاستثنائية والتغييرات في السياسات أو التقديرات المحاسبية والأخطاء ويُفصح عنها على أساس الأهمية النسبية فيما يتعلق ببيانات الفترة الأولية لتجنب الاستنتاجات المضللة التي قد تنتج عن عدم الإفصاح. ويتمثل الهدف الأساسي من ذلك في ضمان أن يشمل التقرير المالي الأولي جميع المعلومات الملائمة لفهم المركز والأداء الماليين للمنشأة خلال الفترة الأولية.

الإفصاح في القوائم المالية السنوية

- ٢٦ خلال الفترة الأولية الختامية من السنة المالية، إذا تم بشكل جوهري تغيير تقدير لمبلغ تم التقرير عنه في فترة أولية ولكن دون أن يتم نشر تقرير مالي منفصل لتلك الفترة الأولية الختامية، فيجب أن يُفصح عن طبيعة ومبلغ ذلك التغيير في التقرير في أحد الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية السنوية لتلك السنة المالية.
- ٢٧ يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٨ الإفصاح عن طبيعة التغيير ومبلغه (إن أمكن عملياً) في تقدير له أثر ذو أهمية نسبية في الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له أثر ذو أهمية نسبية في الفترات اللاحقة. وتتطلب الفقرة ١٦(د) من هذا المعيار إفصاحاً مشابهاً في التقرير المالي الأولي. وتشمل الأمثلة التغييرات في التقديرات المتعلقة بتخفيضات قيمة المخزون في الفترة الأولية الختامية، أو إعادة الهيكلة، أو خسائر الهبوط التي تم التقرير عنها في فترة أولية سابقة من السنة المالية. ويتسق الإفصاح المطلوب بموجب الفقرة السابقة مع متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ٨ ويُقصد منه أن يكون ضيق النطاق – بحيث يتعلق فقط بالتغيير في التقدير. ولا تطالب المنشأة بأن تقوم بإدراج معلومات مالية إضافية للفترة الأولية في قوائمها المالية السنوية.

^{١٤} تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يعرّف المعيار الدولي للمحاسبة ١ المعلومات ذات الأهمية النسبية ويتطلب الإفصاح بشكل منفصل عن البنود ذات الأهمية النسبية، بما في ذلك (على سبيل المثال) العمليات غير المستمرة، ويتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء والتغييرات في السياسات المحاسبية. ولا يتضمن المعياران إرشادات كمية بشأن الأهمية النسبية".

الإثبات والقياس

نفس السياسات المحاسبية السنوية

٢٨ يجب على المنشأة أن تطبق في قوائمها المالية الأولية نفس السياسات المحاسبية المطبقة في قوائمها المالية السنوية. باستثناء ما يتم إجراؤه من تغييرات في السياسات المحاسبية بعد تاريخ أحدث قوائم مالية سنوية والتي يلزم أن تنعكس في القوائم المالية السنوية التالية. وبالرغم من ذلك، يجب ألا يؤثر معدل تكرار نشر تقارير المنشأة (سنوياً أو نصف سنوياً أو ربع سنوياً) على قياس نتائجها السنوية. وتحقيقاً لذلك الهدف، يجب إجراء القياسات لأغراض التقرير الأولي على أساس يمتد من بداية السنة حتى تاريخه.

٢٩ إن مطالبة المنشأة بأن تطبق في قوائمها المالية الأولية نفس السياسات المحاسبية المطبقة في قوائمها المالية السنوية قد يبدو منها ما يوحي بأن قياسات الفترة الأولية يتم إجراؤها كما لو كانت كل فترة أولية قائمة بذاتها كفترة تقرير مستقلة. وبالرغم من ذلك، فإن الفقرة ٢٨، من خلال نصها على أنه يجب ألا يؤثر معدل تكرار إصدار تقارير المنشأة على قياس نتائجها السنوية، تقر بأن الفترة الأولية تعد جزءاً من سنة مالية أكبر. وقد تطوّر القياسات من بداية السنة حتى تاريخه على تغييرات في تقديرات لمبالغ تم التقرير عنها في فترات أولية سابقة من السنة المالية الحالية. ولكن مبادئ إثبات الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات في الفترات الأولية هي نفسها المطبقة في القوائم المالية السنوية.

٣٠ للتوضيح:

(أ) مبادئ إثبات وقياس الخسائر من تخفيض قيمة المخزون أو إعادة الهيكلة أو الهبوط في فترة أولية هي نفسها التي كانت ستتبناها المنشأة إذا أعدت قوائم مالية سنوية فقط. وبالرغم من ذلك، إذا أثبتت وقيست تلك البنود في إحدى الفترات الأولية وتغير التقدير في فترة أولية لاحقة من تلك السنة المالية، فإن التقدير الأصلي يتم تغييره في الفترة الأولية اللاحقة، إما بمراكمة مبلغ خسارة إضافي أو بعكس المبلغ المثبت سابقاً؛

(ب) التكلفة التي لا تستوفي تعريف أصل في نهاية فترة أولية لا تُؤجل في قائمة المركز المالي، سواءً لانتظار معلومات مستقبلية تتعلق بما إذا استوفت تعريف أصل، أو لتمهيد الأرباح خلال الفترات الأولية في السنة المالية؛

(ج) يُثبت مصروف ضريبة الدخل في كل فترة أولية على أساس أفضل تقدير للمتوسط المرجح لمعدل ضريبة الدخل السنوي المتوقع للسنة المالية بالكامل. وقد يلزم تعديل المبالغ المستحقة لمصروف ضريبة الدخل في إحدى الفترات الأولية في فترة أولية لاحقة من تلك السنة المالية إذا تغير تقدير معدل ضريبة الدخل السنوي.

٣١ بموجب "إطار مفاهيم التقرير المالي"، الإثبات هو "آلية التعرف على كل بند مستوفٍ لتعريف أحد عناصر القوائم المالية لغرض إدراجه في قائمة المركز المالي أو قائمة (قائمة) الأداء المالي". وتُعد تعريفات الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات أساسية للإثبات، في نهاية كل من فترات التقرير المالي السنوية والأولية.

٣٢ فيما يخص الأصول، تنطبق نفس اختبارات المنفعة الاقتصادية المستقبلية في التواريخ الأولية وفي نهاية السنة المالية للمنشأة. والتكاليف التي بحكم طبيعتها، لن تكون مؤهلة لتُصنّف على أنها أصول في نهاية السنة المالية لن تكون مؤهلة أيضاً لتُصنّف على أنها أصول في التواريخ الأولية. وبالمثل، يجب أن يُمثّل الالتزام في نهاية فترة التقرير الأولية واجباً قائماً في ذلك التاريخ، تماماً مثل ما يجب أن يكون في نهاية فترة التقرير السنوية.

٣٣ تتمثل إحدى الخصائص الأساسية للدخل (الإيراد) والمصروفات في أن ما يتعلق بها من تدفقات داخلية وتدفقات خارجة من أصول والالتزامات قد حدث بالفعل. وإذا حدثت تلك التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة، فإن الإيراد والمصروف المتعلق بها يتم إثباته، وبخلاف ذلك فإنه لا يُثبت. ولا يسمح "إطار المفاهيم" بإثبات بنود في قائمة المركز المالي لا تستوفي تعريف الأصول أو الالتزامات.

٣٤ عند قياس الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية، تكون المنشأة التي تقوم بالتقرير سنوياً فقط قادرة على أن تأخذ في الحسبان المعلومات التي تصبح متاحة على مدار السنة المالية. وتكون قياساتها، في الواقع، على أساس يمتد من بداية السنة حتى تاريخه.

٣٥ تستخدم المنشأة التي تقوم بالتقرير بشكل نصف سنوي المعلومات المتاحة في منتصف السنة أو بعد ذلك بوقت قصير في إجراء القياسات في قوائمها المالية لفترة الستة أشهر الأولى، والمعلومات المتاحة في نهاية السنة أو بعد ذلك بوقت قصير لفترة الاثني عشر شهراً. وستعكس قياسات الاثني عشر شهراً التغييرات المحتملة في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها لفترة الستة أشهر الأولى. ولا تُعدّل بأثر رجعي المبالغ التي تم التقرير عنها في التقرير المالي الأولي لفترة الستة أشهر الأولى. وبالرغم من ذلك، تتطلب الفترتان ١٦ (د) و ٢٦ أن يُفصّل عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.

٣٦ تقيس المنشأة التي تقوم بالتقرير بشكل متكرر - أكثر من نصف سنوي - الدخل والمصروفات على أساس يمتد من بداية السنة حتى تاريخه لكل فترة أولية مستخدمة المعلومات المتاحة عند إعداد كل مجموعة من القوائم المالية. وسوف تعكس مبالغ الدخل والمصروفات التي تم التقرير عنها في الفترة الأولية الحالية أي تغييرات في تقديرات المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة من السنة المالية. ولا تُعدّل بأثر رجعي المبالغ التي تم التقرير عنها في الفترات الأولية السابقة. وبالرغم من ذلك، تتطلب الفترتان ١٦ (د) و ٢٦ أن يُفصّل عن طبيعة ومبلغ أي تغييرات مهمة في التقديرات.

الإيرادات المستلمة موسمياً أو دورياً أو من حينٍ لآخر

٣٧ لا يجوز توقع الإيرادات التي تستلم موسمياً أو دورياً أو من حينٍ لآخر خلال السنة المالية، أو تأجيلها، في تاريخ أولي إذا كان التوقع أو التأجيل لن يكون مناسباً في نهاية السنة المالية للمنشأة.

٣٨ من أمثلة ذلك إيرادات توزيعات الأرباح، وعوائد حقوق الملكية الفكرية، والمنح الحكومية. وإضافة لذلك، تكتسب بعض المنشآت بشكل ثابت إيرادات أكثر في فترات أولية معينة من السنة المالية بالمقارنة بفترات أولية أخرى، ومثال ذلك، الإيرادات الموسمية من تجار التجزئة. وتُثبت مثل تلك الإيرادات عند حدوثها.

التكاليف المتكبدة بشكل غير منتظم خلال السنة المالية

٣٩ يجب توقع التكاليف التي يتم تكبدها بشكل غير منتظم خلال السنة المالية للمنشأة، أو يجب تأجيلها، لأغراض التقرير الأولي فقط إذا كان من المناسب أيضاً توقع أو تأجيل ذلك النوع من التكلفة في نهاية السنة المالية.

تطبيق مبادئ الإثبات والقياس

٤٠ يوفر الجزء (ب) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار أمثلة على كيفية تطبيق المبادئ العامة للإثبات والقياس المحددة في الفقرات ٣٩-٢٨.

استخدام التقديرات

٤١ يجب تصميم إجراءات القياس التي سيتم اتباعها في تقرير مالي أولي بحيث تضمن أن المعلومات الناتجة يمكن الاعتماد عليها، وأنه تم الإفصاح بشكل مناسب عن جميع المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية التي تكون ملائمة لفهم المركز أو الأداء المالي للمنشأة. وفي حين أن القياسات في كل من التقارير المالية السنوية والأولية تكون دائماً مستندة إلى تقديرات معقولة، فإن إعداد التقارير المالية الأولية سيتطلب غالباً استخدام طرق التقدير بشكل أوسع بالمقارنة بالتقارير المالية السنوية.

٤٢ يقدم الجزء (ج) من الأمثلة التوضيحية المرفقة بهذا المعيار أمثلة على كيفية استخدام التقديرات في الفترات الأولية.

إعادة عرض الفترات الأولية التي تم التقرير عنها سابقاً

٤٣ يجب أن ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية، بخلاف التغيير المحدد له فترة انتقالية بموجب معيار دولي جديد للتقرير المالي، عن طريق ما يلي:

(أ) إعادة عرض القوائم المالية للفترات الأولية السابقة من السنة المالية الحالية وللفترات الأولية المقارنة في أي من السنوات السابقة التي سيتم إعادة عرضها في القوائم المالية السنوية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨؛ أو

(ب) عندما يكون من غير الممكن عملياً تحديد الأثر التراكمي في بداية السنة المالية لتطبيق سياسة محاسبية جديدة على كل الفترات السابقة، تعديل القوائم المالية للفترات الأولية السابقة من السنة المالية الحالية، والفترات الأولية المقارنة من السنوات المالية السابقة لتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر مستقبلي من أول تاريخ ممكن عملياً.

٤٤ أحد أهداف المبدأ السابق هو ضمان تطبيق سياسة محاسبية واحدة على كل فئة معينة من المعاملات على مدار السنة المالية بالكامل. وبموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٨، ينعكس التغيير في السياسة المحاسبية عن طريق تطبيقه بأثر رجعي، مع إعادة عرض البيانات المالية للفترات السابقة حتى أسبق فترة ممكنة عملياً. ومع ذلك، فإذا كان من غير الممكن عملياً تحديد المبلغ التراكمي للتعديل فيما يتعلق بالسنوات المالية السابقة، فإن السياسة الجديدة يتم تطبيقها حينئذٍ بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٨ بأثر مستقبلي بداية من أسبق تاريخ ممكن عملياً. ويتمثل أثر المبدأ الوارد في الفقرة ٤٣ في المطالبة بأن يُطبق أي تغيير في السياسة المحاسبية خلال السنة المالية الحالية، إمّا بأثر رجعي، وإذا كان ذلك غير ممكن عملياً، فبأثر مستقبلي من تاريخ لا يتجاوز بداية السنة المالية.

٤٥ إن السماح بأن تنعكس التغييرات المحاسبية اعتباراً من تاريخ أولي خلال السنة المالية، قد يسمح بتطبيق سياستين محاسبيتين مختلفتين على فئة معينة من المعاملات خلال سنة مالية واحدة. وسينتج عن ذلك صعوبات في التخصيص، ونتائج تشغيلية مهمة، وتحليل معقد لمعلومات الفترة الأولية وعدم قابليتها للفهم.

تاريخ السريان

- ٤٦ يصبح هذا المعيار سارياً على القوائم المالية للفترات التي تبدأ في ١ يناير ١٩٩٩ أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجّع على التطبيق الأسبق.
- ٤٧ عدل المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المنقح في ٢٠٠٧) المصطلحات المستخدمة في جميع المعايير الدولية للتقرير المالي. وإضافة لذلك، فقد عدل الفقرات ٤، ٥، ٨، ١١، ١٢، و ٢٠ وحذف الفقرة ١٣ وأضاف الفقرتين ٨ و ١١. ويجب على المنشأة أن تُطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للمحاسبة ١ (المنقح في ٢٠٠٧) لفترة أسبق، فيجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأسبق.^{١٥}
- ٤٨ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ (المنقح في ٢٠٠٨) الفقرة ١٦(أ). ويجب على المنشأة أن تُطبق ذلك التعديل للفترات التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا طبقت المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ (المنقح في ٢٠٠٨) لفترة أسبق، فيجب تطبيق التعديلات أيضاً لتلك الفترة الأسبق.
- ٤٩ عدلت "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي"، الصادرة في مايو ٢٠١٠، الفقرات ١٥، ٢٧، و ٣٥، و ٣٦، وأضافت الفقرات ١١٥-١٥٥ والفقرة ١١٦، وحذفت الفقرات ١٦-١٨. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١١ أو بعد ذلك التاريخ. وبموجب التطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- ٥٠ أضاف المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣، الصادر في مايو ٢٠١١، الفقرة ١٦(أ)(ي). ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣.
- ٥١ عدل الإصدار "عرض بنود الدخل الشامل الآخر" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ١)، الصادر في يونيو ٢٠١١، الفقرات ٨، و ١٨، و ١١١، و ٢٠. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للمحاسبة ١ المعدل في يونيو ٢٠١١.^{١٦}
- ٥٢ عدلت "التحسينات السنوية، دورة ٢٠٠٩ - ٢٠١١"، الصادرة في مايو ٢٠١٢، الفقرة ٥ على أنه تعديل تابع مشتق من تعديل المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية". ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨

^{١٥} في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية" ونقل هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

^{١٦} عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، نقل المجلس هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

"السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"^{١٧} للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة ذلك التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.^{١٨}

٥٣ عدلت "التحسينات السنوية، دورة ٢٠٠٩ - ٢٠١١"، الصادرة في مايو ٢٠١٢، الفقرة ١١٦. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"^{١٩} للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة ذلك التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

٥٤ عدل الإصدار "المنشآت الاستثمارية" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠، والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٢، والمعيار الدولي للمحاسبة ٢٧)، الصادر في أكتوبر ٢٠١٢، الفقرة ١١٦. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٤ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق للإصدار "المنشآت الاستثمارية". وإذا طبقت المنشأة ذلك التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها أيضاً أن تطبق جميع التعديلات المتضمنة في الإصدار "المنشآت الاستثمارية" في نفس الوقت.

٥٥ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء"، الصادر في مايو ٢٠١٤، الفقرتين ١٥ب و ١٦أ. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.

٥٦ عدلت "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي، دورة ٢٠١٢ - ٢٠١٤"، الصادرة في سبتمبر ٢٠١٤، الفقرة ١١٦. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"^{٢٠} للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

٥٧ عدلت "مبادرة الإفصاح" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ١)، الصادرة في ديسمبر ٢٠١٤، الفقرة ٥. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق لذلك التعديل.

٥٨ عدل الإصدار "تعديلات على الإشارات إلى إطار المفاهيم في المعايير الدولية للتقرير المالي" الصادرة في عام ٢٠١٨ الفقرتين ٣١ و ٣٣. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق إذا طبقت المنشأة أيضاً في ذات الوقت جميع التعديلات الأخرى التي أدخلتها "التعديلات على الإشارات إلى إطار المفاهيم في المعايير الدولية للتقرير المالي". ويجب على المنشأة تطبيق التعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"^{٢١}. ومع ذلك، فإذا قررت المنشأة أن التطبيق بأثر رجعي سيكون غير ممكن عملياً أو سينطوي على تكاليف أو جهود لا داعي لها، فيجب عليها تطبيق التعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ بالرجوع إلى الفقرات ٤٣-٤٥ من هذا المعيار والفقرات ٢٣-٢٨ و ٥٠-٥٣ و ٥٤ ومن المعيار الدولي للمحاسبة ٨.

٥٩ عدل الإصدار "تعريف مصطلح "ذو/ذات أهمية نسبية" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ١ والمعيار الدولي للمحاسبة ٨)، الصادر في أكتوبر ٢٠١٨، الفقرة ٢٤. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات بأثر مستقبلي للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق التعديلات الطارئة على تعريف مصطلح "ذو/ذات أهمية نسبية" الوارد في الفقرة ٧ من المعيار الدولي للمحاسبة ١ والفقرتين ٥ و ٦ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢٢.٨

١٧ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨ إلى "أساس إعداد القوائم المالية".

١٨ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، نقل المجلس هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

١٩ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨.

٢٠ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨.

٢١ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨.

٢٢ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، نقل المجلس تعريف "ذو/ذات أهمية نسبية" من المعيار الدولي للمحاسبة ١ إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

٦٠. عدل الإصدار "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، الذي عدل المعيار الدولي للمحاسبة ١ وبيان ممارسات المعايير الدولية للتقرير المالي ٢ "ممارسة الاجتهادات بشأن الأهمية النسبية"، والصادر في فبراير ٢٠٢١، الفقرة ٥. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.^{٢٣}
٦١. عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، الصادر في أبريل ٢٠٢٤، الفقرات ١-٥ و ٧-١٠ و ١١أ-١٢ و ١٩ (والعنوان المتعلق بها) و ٢٠ و ٢٤ وأضاف الفقرة ١٦م). ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وفي القوائم المالية الأولية خلال السنة الأولى من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، يجب على المنشأة تطبيق الفقرات ج ٤-ج ٦ من الملحق ج للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.^{٢٤}

^{٢٣} عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، نقل المجلس متطلبات الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية من المعيار الدولي للمحاسبة ١ إلى المعيار الدولي للمحاسبة ٨.

^{٢٤} تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.